الادارة المالية في المغرب أثناء الاحتلال الرومانى (١٤٦ ق.م. - ٢١٢ م.)

نهي حسن محمد عبد الرحيم على(*)

مقدمة :

يتناول هذا البحث موضوعًا من موضوعات نظام الحكم والإدارة فى المغرب الرومانى، وهو " الإدارة المالية فى المغرب أثناء الاحتلال الرومانى (١٤٦ق.م.-٢١٢م.)، حيث كانت بلاد المغرب القديم -التى تطابق جغرافيًا بلاد المغرب الحديث بدوله الثلاث تونس والجزائر والمغرب الأقصى- تمثل أهمية اقتصادية بالنسبة لروما كمصدر أساسى للحصول على حاجتها من موارد البلاد لاسيما القمح غذاء شعب روما وإيطاليا بأسرها، وسخر الرومان فى سبيل ذلك كل طاقاتهم وإمكاناتهم ، فعلى الرغم من أن صراعهم مع قرطاجة واحتلالهم أراضيها عام ١٤٦ق.م. وتحويلها إلى ولاية رومانية ، كان الهدف الرئيسى منه الانتقام من قرطاجة والخوف من نهوضها والقضاء على سيطرتها الاقتصادية والسياسية على الحوض الغربى للبحر المتوسط، إلا أن استغلال البلاد واستنزاف مواردها المادية والبشرية اكتسب أهمية متزايدة وبات المحرك الأقوى لاستراتيجية ما بعد الاحتلال لاسيما أن ولايتهم الجديدة أصبحت الممون الرئيسى لروما بالقمح فى شمال أفريقيا، لذلك انتهز الرومان الفرص للسيطرة على كامل بلاد المغرب التى كانت تتمتع بنفس المميزات فتحولت مملكة نوميديا (الجزائر الحالية تقريبًا) إلى ولاية رومانية عام ٤٦ق.م.، فى عهد (يوليوس قيصر) Julius Caesar ، تحت اسم ولاية أفريقيا الجديدة Provincia Africa Nova، تميزًا لها عن الولاية الأصلية التى عرفت منذ ذلك الحين باسم ولاية أفريقيا القديمةProvincia Africa Vetus ، وأخيرًا احتل لرومان مملكة موريتانيا (المغرب الأقصى) وتحولت أراضيها إلى ولاية رومانية عقب مقتل آخر ملوكها بطليموس عام٤٠م.

(*) ص ص ١٦٩ - ١٩٤.

ومن أجل تحقيق أقصى استفادة ممكنة أقر الرومان نظامًا إداريًا محكمًا وضعوا له عددًا من التشريعات التى تقنن ذلك وتركوا البلاد مقسمة إلى عدد من الولايات المنفصلة لتسهيل إدارة شئونها لاسيما المالية وهى الإدارة الأهم وموضوع حديثنا فى هذا البحث ، فقد ساعد هذا التقسيم مثلًا على حصر الموارد المالية والاقتصادية و تقدير الضرائب وجمعها فى كل ولاية من تلك الولايات عن طريق إدارة مالية محلية لكل ولاية مهمتها الإشراف على الشئون المالية فى الولاية من خلال عدد من المؤسسات المالية أهمها الخزانة الخاصة بكل ولاية وإدارة إمدادات القمح فضلاً عن مجموعة من الموظفين الماليين على رأسهم المسئول المالى عن الولاية ثم وكلاء الإمبراطور والمراقبون الماليون وغيرهم.

ترجع أهمية الموضوع إلى أهمية الإجراءات التى اتخذها الرومان لإدارة الشئون المالية لولايات المغرب وانعكاس نتائجها وآثارها سواء سلبًا أو إيجابًا على كل من سكان البلاد الأصليين والرومان.

أولًا-المؤسسات المالية.

وضع الرومان نظامًا ماليًا دقيقًا تشرف عليه إدارة مالية محلية وذلك فى كل ولاية من الولايات الرومانية بالمغرب،مهمتها تنفيذ السياسة العامة للرومان، وهدفها من احتلال المغرب بالإضافة إلى توسيع ممتلكات روما وتحقيق أقصى استفادة اقتصادية ممكنة من هذا الاحتلال، هذه الإدارة كان قوامها عدد من المؤسسات المالية على النحو التالى.

١-الخزانة المحلية لكل ولاية.

كان لكل ولاية من الولايات الرومانية بالمغرب خزانة مستقلة عن الخزانة العامة فى روما[١] وكان العائد من الأموال أوالإيرادات الناتجة عن ممارسة أوجه النشاط الاقتصادى فى الولاية والتى كان أهمها أعمال المصارف والعائد من إقراض المواطنين من سكان كل ولاية تودع فى تلك الخزانة، بالإضافة إلى عائدات الضرائب والتبرعات التى كان يقدمها أعضاء مجالس شيوخ مدن تلك الولايات عند انتخابهم، وكذلك ما يوصى به الأغنياء من أموالهم بعد وفاتهم لصالح المدينة، وكانت تلك العائدات التى تدر أموالًا طائلة يرسل بعضها إلى الخزانة العامة فى روما بينما يخصص ما تبقى لمواجهة نفقات الولاية[٢].

أشرف (السناتوس) على الخزانة المحلية فى كل ولاية من الولايات الرومانية بالمغرب خلال العصر الجمهورى[٣]، وفى عصر الإمبراطورية أصبح الأباطرة يشرفون على الخزانة الخاصة بكل ولاية من تلك الولايات سواء كانت تابعة للإمبراطور أو مجلس الشيوخ[٤].

وبالإضافة إلى الخزانة المحلية لكل ولاية كان لكل مدينة من مدن الولايات خزانة خاصة بها يشرف عليها وكيلان ماليان ينوبان عن حاكمى المدينة.[٥]

٢-إدارة إمدادات القمح فى كل ولاية.

كان المغرب، إن لم يكن شمال أفريقيا بأكمله، بالنسبة للرومان مخزناً للغلال، وخاصة القمح، غذاء الرومان الرئيسى، فقد كانت لكل ولاية من الولايات الرومانية بالمغرب إدارة مسئولة عن جمع الحصة المقررة من القمح سنويًاAnnona وإرسالها إلى روما، وكانت هذه الحصة ، التى تحمى ليس فقط روما بل إيطاليا بأسرها من وقوع المجاعات، فرضًا تقدمه تلك الولايات وليس سلعة تشترى(٦).

استخدم المحصول الذى كان يتم جمعه من القمح أولًا لإطعام الجيش ثم تموين طبقة الموظفين الرومان فى تلك الولايات وأخيرًا سكانها، وما يتبقى كان يرسل عن طريق البحر إلى روما ليوزع على سكان شبه جزيرة إيطاليا ، وكانت عملية نقل القمح إلى روما من اختصاصات مدير إدارة إمدادات القمح فى كل ولاية والذى كان ممثلًا لمدير إدارة إمدادات القمح العامة فى العاصمة روما(٧) ، وذلك عن طريق تجميع القمح المخصص للتصدير ونقله إلى لمخازن الساحلية التابعة لكل ولاية وشحنه إلى ميناء (أوستيا) Ostia بإيطاليا الخاص باستقبال واردات المغرب وإرسالها من هذا الميناء إلى روما.(٨)

كان نقل القمح يتم بواسطة أسطول كبير يضمن نقل الكميات المراد تصديرها من المغرب، وكان هذا الأسطول تابعًا لجمعيات خاصة Collegia تعرف باسم جمعيات مجهزي المراكب Naviculani، عهدت إليهم الحكومة بنقل حصة القمح مقابل منحهم امتيازًا اقتصاديًا مهمًا يتمثل فى إنفرادهم باحتكار النقل التجارى البحرى الذى كان يدر عليهم أرباحًا طائلة رغم تحديد معدل تلك الأرباح ، وقد كانت تلك الجمعيات تخضع لرقابة الدولة.(٩)

٣-لجنة الإحصاء.

اهتم الرومان بإخضاع سكان الولايات بالمغرب للتعداد بما فيهم المواطنين

الرومان،وذلك من أجل حصر أموال السكان وممتلكاتهم وتحديد أوضاعهم من الناحية القانونية والاجتماعية حتى يسهل تحديد الضرائب المفروضة على كل فئة.(١٠)

من أجل ذلك أنشأ الرومان هيئة أو لجنة عرفت باللجنة الثنائية لإجراء التعداد نظرًا لأنه كان يرأسها موظفين أثنين مسئولين عن الإشراف ومراقبة عملية الإحصاء عرفا بعضوى اللجنة الثنائية لإجراء التعداد Duovir Quinqunnalis يتم انتخابهما كل خمس سنوات، وكانت مهمتهما متابعة مدى دقة إقرارات التعداد عن طريق القيام بجولات تفتيشية على مستوى المدينة التابعين لها، وبعد مراجعة هذه الإقرارات تفرغ محتوياتها فى قوائم التحصيل المالى أو دافعى الضرائب على مستوى المدينة، وحتى تستمر تلك القوائم صالحة كانا هذان الموظفان يقومان بمراجعتها سنويًا على سجل قيد المواليد والوفيات.(١١)

كانت عملية التعداد فى كل مدن وقرى الولايات تبدأ بالإعلان الرسمى عن ذلك، وبناء عليه يتقدم كل شخص من ملاك أو مستأجرى المنازل بإجراء تعداد للأشخاص المسئول عنهم وقت التعداد أقارب أو ساكنين محددًا طبيعة كل منهم وعلاقة كل واحد منهم به ، كذلك أعمارهم وموقفهم من الضرائب، (معفى – مخفف – ملزم)، وحالتهم، أحرارًا أو عبيدًا أو معتقين، وجنسهم رجالًا أم نساء.(١٢)

كان على واضع إقرار التعداد ألا يزيد أو ينقص أو يزور، فقد كانت تلك الإقرارات مشفوعة بقسم يؤكد أن محتوياته صحيحة، وكانت عقوبة تقديم بيانات غير صحيحة أو كاذبة فى الإقرار مصادرة ربع أملاك مقدمه.(١٣)

قد يبدو لنا مما سبق أن الرومان اهتموا بعملية التعداد فقط من أجل تطبيق مبدأ العدالة فى جمع الضرائب من السكان لكن لا نستطيع أن نغفل رغبة الرومان فى ضمان الحصول على أكبر عائد مالى من سكان الولايات وضمان عدم تهرب أى منهم من دفع الضرائب من ناحية أخرى.

٤-المصارف المالية.

كانت المصارف المالية أو ما يمكن أن نطلق عليه البنوك من أهم مؤسسات الإدارة المالية لدى الرومان عامة، وقد انتشرت المصارف فى جميع الولايات الرومانية بالمغرب وسمحت الحكومة الرومانية لسكانها بممارسة الأعمال المصرفية سواء فى تلك العامة أو تلك الخاصة بالأفراد، وكانت جميعها تقبل الودائع من الأموال وتدفع فوائد عنها، وقد تقدمت الأعمال المصرفية تقدمًا كبيرًا خلال العصر الإمبراطورى ويرجع ذلك أولًا إلى توفر العملات بأنواعها المختلفة لحرص المصارف المحلية على شراء النقد الأجنبى كذلك فرز وفحص العملة الجيدة والزائفة، كما كانت تلك المصارف تقوم بعمليات الدفع بتحويل الأموال من ذمة إلى ذمة، بل أن نقل الأموال من مدينة إلى أخرى كان يتم أحياناً عن طريق المصارف المحلية فى الولايات.(١٤)

من الأعمال المصرفية أيضًا كانت عملية إقراض الأهالى الأموال بفوائد كبيرة، ونظرًا لأن من يقوم بالعمل فى تلك المصارف كانوا الأفراد، حيث لم تكن هناك شركات مصرفية كبرى تديرها وهو ما فتح الباب أمام المرابين والفاسدين، وصارت ممارسات الصيارفة والمرابين الرومان من أهم مساوئ الإدارة المالية فى الولايات بالمغرب، وكانت إحدى معالم الظلم والفساد التى عانى منها سكان تلك الولايات، لاسيما عند تفاقم الأزمات الاقتصادية التى كانت تسمح بإقراض الأموال بالربا وبفوائد فاحشة(١٥).

جدير بالذكر أن معظم هؤلاء المرابين كانوا ينتمون لطبقة الفرسان(١٦)،ومن أبرز هؤلاء (كوينتوس توريوس)Quintus Turius،و (سيكستوس أوفيديوس)Sextus Aufidius وكانا يعملان فى مصارف ولاية أفريقيا وقد نجح الأخير فى عقد العديد من الصفقات المالية فى الولاية(١٧).

تجدر الإشارة إلى أن بعض حكام الولايات كانوا يساعدون المرابين فى تحصيل أموالهم وفوائدها من السكان، على عكس المتوقع منهم، من حيث الوقوف فى وجه هؤلاء المرابين ورد ظلمهم عن الرعايا، ويرجع ذلك إلى خشية الحكام مما وصل إليه هؤلاء المرابون من نفوذ سياسى ازداد بعد أن أصبح أعضاء هذه الطبقة من الفرسان يتقلدون أرفع المناصب فى الولايات ، فضلًا عن المناصب القيادية فى الجيش[١٨]، كما أنهم كانوا أحيانًا يديرون الأعمال الخاصة بأعضاء السناتوس الرومانى التى لها علاقة بالمعاملات المالية حيث لم يسمح لهؤلاء بممارسة أى نوع من المعاملات المالية أو عقد الصفقات نظرًا لحساسية مناصبهم السياسية، فكانوا يلجئون إلى توكيل رجال من طبقة الفرسان للقيام بذلك نيابة عنه خاصة إذا تعلق ذلك بإقراض الأهالى بالربا[١٩].

من أجل ذلك وضع حكام الولايات جنودهم تحت تصرف هؤلاء الصيارفة والمرابين للقيام بمهامهم،وهو ما دفع بعضهم إلى إجبار الأهالى الممتنعين أو العاجزين عن سداد ديونهم على السداد عن طريق إنزال الجنود فى منازلهم، وذلك دون النظر إلى ما يعانيه هؤلاء السكان من ظلم.[٢٠]

٥- بيوت المال الخاصة بالإنفاق على المعابد.

خصصت الإدارة الرومانية فى الولايات الرومانية بالمغرب وغيرها من الولايات الأخرى بيوت مال خاصة بالإنفاق على المعابد يشرف عليها أمناء، يوضع بها الأموال الموقوفة على رعاية المعابد وإقامة الشعائر الدينية مثل تقديم الأضاحى للآلهة ، وتنظيم المواكب والاحتفالات الدينية وما يلزمها من إعداد الولائم وإقامة المباريات والألعاب ، فضلًا عن صيانة المعابد من وقت لآخر فى كل ولاية.[٢١]

٦-دار سك العملة.

تعد دار سك العملة المركزية فى روما من أهم المؤسسات المالية فى الإمبراطورية الرومانية، والمسئولة عن سك العملات المتداولة بها، لكن مع اتساع رقعة الإمبراطورية وانتشار ولاياتها خارج إيطاليا، وازدهار المعاملات التجارية بين روما وبين الولايات الخارجية، أصبحت دار السك المركزية غير قادرة على تلبية طلب تلك الولايات المتزايد للعملة، فسمحت الحكومة الرومانية بإقامة دار سك محلية فى كل ولاية من أجل توفير العملات النقدية اللازمة للمعاملات التجارية ودفع رواتب الجنود بها، وبذلك اتسم ضرب العملة باللامركزية، وهو ما ترتب عليه وجود أنواع مختلفة من العملة نظرًا لتعدد الولايات الرومانية،لذلك لجأت الحكومة لتحديد قيمة العملة فى كل ولاية من الولايات الرومانية، كما قامت مصارف تلك الولايات بشراء النقد الأجنبى لتسهيل المعاملات التجارية[٢٢].

وجدير بالذكر أن دار سك العملة سواء المركزية فى روما أو المحلية فى كل ولاية كانت مهمتها إصدار العملات الذهبية (أوريوس)Aurius والفضية(ديناريوس) Dinarius فضلًا عن البرونزية(السيستريتوس) Sestertius، وخلال العصر الجمهورى أوقفت دار سك العملة المركزية سك العملات البرونزية التى كانت عبارة عن خليط من القصدير والنحاس والرصاص لندرة القصدير فى تلك الفترة، وفى بداية الثلاثينيات قبل الميلاد توقفت هذه الدار تمامًا عن إصدار العملات، لكن (أغسطس) أعاد فتحها من جديد خلال العصر الإمبراطورى كما أسس مدرسة لتخريج العاملين بها Tresriri Monentate ، أما بالنسبة لدور السك فى الولايات فقد ظلت تصدر العملات المختلفة بتوجيه من الإمبراطور و(السناتوس) وبينما كانت دار السك المركزية فى روما يشرف عليها (السناتوس) خلال العصر الجمهورى والإمبراطور خلال العصر الإمبراطورى، كان حاكم الولاية هو المشرف على دار سك العملة المحلية فى كل ولاية من الولايات الرومانية بالمغرب.[٢٣]

ثانيًا- الموظفون الماليون.

١-اختصاصات حاكم الولاية المالية.

كان حاكم كل ولاية يجمع فى يديه، إلى جانب سلطته العسكرية، سلطات مدنية تتيح له البقاء على قمة الهرم الإدارى فى الولاية فهو رئيس الإدارة المركزية بالولاية ومن سلطاته المدنية فى الولاية إشرافه المباشر على الإدارة المالية فهو الذى يصدق على ميزانيتها، وكان مسئولًا عن إدارة إمداد روما بقمح بلاد المغرب، كما كانت جباية الضرائب ضمن مهام حاكم الولاية، وبالتالى كانت الإدارة العامة للضرائب تابعة له [٢٤]، وكان الحاكم مسئولًا أمام الحكومة المركزية فى روما عن جمع مقدار الضريبة المحدد من كل المدن والقرى والبلديات التابعة له وإرسال الأموال المحصلة منها مع غيرها من عائدات الولاية المالية إلى روما، ثم تبدل هذا النظام فيما بعد وعهد بجمع الضرائب لشركات الملتزمين من مختلف القطاعات الإنتاجية كما سيأتى.[٢٥]

كما كان الحاكم يعاقب ويجازى مرؤسيه فيما يختص بالأمور المالية، فلم يتوان الولاه فى توقيع العقوبات على الموظفين الذين أهملوا فى تأدية واجباتهم، أو الذين تكاسلوا فى تحصيل الضرائب وذلك بمصادرة أملاكهم.[٢٦]

وعلى الرغم من ظهور بعض الحكام الرومان الذين كانوا على خلق قويم وقدر من النزاهة، وراعوا أسمى التقاليد الرومانية فى الحكم، لكن غالبية الحكام كانوا يسيئون استخدام هذه السلطة سعيًا وراء المال[٢٧]، نذكر منهم على سبيل المثال(كاتيلينا) Catilina حاكم ولاية أفريقيا عام ٦٧ق.م. المعين بدرجة (بروبرايتور) Propraetor ،الذى وجهت إليه تهمة الابتزاز والرشوة من قبل المدعى العام الرومانى (بوبليوس كلاوديوس)Publius Claudius،

لكنه برئ من هذه التهمة فى النهاية[٢٨]، وكان منهم أيضًا المؤرخ الرومانى سالوست Sallust حاكم ولاية أفريقيا الجديدة عام ٤٦ق.م. الذى استطاع أن يكون ثروة هائلة خلال فترة حكمه للولاية[٢٩].

كانت هناك عدة عوامل دفعت حكام الولايات إلى ابتزاز سكانها منها السلطة المطلقة التى منحت لهم وتمكنوا من خلالها من نهب الولايات واستغلال أهلها[٣٠].

كما كان قصر المدة التى يمارس خلالها الحاكم مهام سلطته فى الولاية أيضًا دافعًا له للابتزاز والتهافت على جمع المال فى أقصر وقت ممكن لتعويض ما أنفقه من أموال فى دعايته الانتخابية للفوز بمنصب القنصل أو البرايتور[٣١].

أخيرًا كانت سياسة الرومان التى اتبعوها خلال العصر الجمهورى بعدم دفع رواتب للحكام وعدم تقدير المسئوليات المالية الملقاة على عاتقهم والنفقات الخاصة بهم اللازمة لطبيعة مهمتهم دافعًا لهم لممارسة أشكال عديدة من الاستغلال المالى[٣٢].

كانت أشهر الطرق الشائعة للابتزاز حصول الحكام على رشاوى من سكان الولايات ورجال الأعمال المنتشرون فيها، بالإضافة إلى استحواز الحكام على قدر كبير من غنائم الحروب وحرمان الأهالى من حقهم فيها، كما كانت مسألة بيع العدالة أو المساومة بها التى كان يمارسها الحكام والتابعين لهم مصدرًا آخرًا من مصادر الابتزاز وأيضًا مسألة جمع الهبات الإلزامية من أجل منح الحاكم تاج الشرف.[٣٣]

شارك الموظفون الرومان الحكام فى ابتزاز أهالى الولايات وبرع هؤلاء فى مجال جمع الضرائب واتخذوه وسيلة لاستنزاف سكان الولاية واستغلالهم بفرض التزامات أرهقتهم وأرهقت مواردهم، فقد كان سكان الولايات مسئولون عن إمداد قوات الحامية الرومانية فى كل ولاية بحاجتها من المؤن، وذلك مقابل قيام هذه القوات بمهمة الدفاع عن الولاية والدليل على

ذلك مثلًا مخازن القمح التى وضعت تحت تصرف (سكيبيو)Scipio قائد قوات أنصار (بومبى) أثناء حربه ضد (قيصر) فى أفريقيا ، ومنها مخزن مدينة (هادروميتوم).[٣٤]

تعالت أصوات الأهالى من وقت لآخر وكذلك الرومان المقيمون بالولايات ضد أعمال الاستغلال والابتزاز، لكن الحكام يتجاهلونها بل كانوا يعتقلون المعترضين بدون محاكمة [٣٥].

تبنى قضية هذه الشعوب المغلوبة على أمرها القادة العسكريون من ناحية، وتظاهر هؤلاء برعاية الولايات التى أفشوا السلام فيها ومن ناحية أخرى (السناتوس)، الذى لم يكن غافلًا عن الأخطار الناجمة عن محاولة الحكام الرومان وضع أنفسهم فوق القانون، ومن وقت لآخر كان المناصرون لسكان الولايات يقيمون الدعاوى داخل الجمعية الشعبية فى روما ضد المدانين وأحيانًا أخرى كانت الشكاوى تعرض على المحاكم المختصة بالنظر فى قضايا التعويضات،أو تقام الدعوى أمام الجمعية القبلية Comitia Tributa، وقد تولى (السناتوس) بنفسه مراقبة الحسابات التى كان الحكام يقدمون تقريرًا وافيًا عنها فور عودتهم لروما.[٣٦]

اتخذ(السناتوس) بعض القرارات لحماية سكان الولايات وقدم الحلول للتعامل مع مشكلة الاستغلال والابتزاز، وكانت أهم تلك القرارت صدور قانون (كالبورنيا)Lex Calpurnia عام ٤٩ق.م.، والخاص بإنشاء محاكم للنظر فى قضايا الابتزاز فى الولايات Auaesto de Repetundis، وهى محاكم دائمة تفصل فى قضايا استرداد الأموال من الحكام المدانين وتعرف أيضًا باسمRerum Repetundarum.[٣٧]

كانت محكمة الابتزاز تتكون من خمسين عضو من أعضاء (السناتوس)، وكانوا بمثابة محلفين ويرأس المحكمة (برايتور)، لكن هذه المحكمة فى النهاية لم تحقق الغرض منها، وهو الحد من فساد الحكام فى الولايات، ويرجع ذلك لعدة أسباب منها، أن إجراءات المحاكمة فيها كانت تتطلب نفقات باهظة نظرًا لطول مدة المحاكمة التى تتم فى روما، ثم صعوبة الحصول على الأدلة والشهود لإدانة الحكام، فقد كانت مسألة جمع الأدلة عرضة لأن يعوقها الحاكم

المذنب أو حلفاؤه[٣٨]، كما أن العقوبة التى كانت تقرها المحكمة لم تكن رادعة فى كل الأحوال، بل اقتصرت على أن يدفع المدان تعويضًا والأهم من ذلك تحيز المحلفين من أعضاء (السناتوس) فى المحكمة للحكام المتهمين، والذين هم من نفس طبقتهم، لذا أبوا أن يدينوا أتباعهم من أجل إرضاء سكان الولايات، والأكثر من ذلك أن بعض الحكام دفعوا الرشاوى وقدموا الهدايا لهؤلاء المحلفين[٣٩].

من المحاولات الأخرى للحد من فساد الإدارة والحكام فى الولايات ما جاء به (سوللا) فى قانونه Lex Cornelia عام ٨١ق.م. بخصوص الحد من النفقات التى تتحملها الولايات لرفعها للمندوبين الذين يرسلهم سكان كل ولاية نيابة عنهم لروما من أجل التوصية للحاكم والإطراء علي أعماله والمطالبة بإقامة احتفال نصر له بعد عودته لروما عقب انتهاء مدة حكمه للولاية.[٤٠]

كانت نفقات تلك البعثات يتحملها سكان الولاية الذين كانوا لا يستطيعون الوفاء بها، لذلك طالب (سوللا) فى قانونه بتخفيفها، بل وأن تكون البعثات المرسلة على نفقة المبعوثين الخاصة، لاسيما وأنها كانت تحدث بإيعاز من الحكام أنفسهم فمن المفترض أن تتقدم الوفود من سكان الولايات إما لتشكو الحاكم أو لتشكره، لكنها غالبًا كانت تمتدحه مما يدعو للشك فى أنها ترسل بضغط من الحكام[٤١].

خلال عصر الإمبراطورية اهتم الأباطرة أيضًا بالحد من المساوئ المالية لحكام الولايات، فقد واجه (أغسطس) مشكلة عدم دفع رواتب للحكام بمنحهم مبالغ مالية كانت تودع فى خزانة الولاية تحت تصرفهم للإنفاق منها على الشئون العامة والخاصة وكان الإمبراطور يعين عليهم مراقبين ماليين ويحاسبهم.[٤٢]

أصدر (أغسطس) أيضًا قرارًا خاصًا بولاية (قورينى) Cyrena عام ٤ق.م. يعلن فيه عن السماح لأهالى الولاية بمقاضاة أى مسئول رومانى يبتز أموالهم، ثم طبق هذا القرار على كل

ولايات الإمبراطورية وعين لجنة من أعضاء (السناتوس) فقط للتحقيق فى القضايا التى يتهم فيها حكام الولايات وجامعى الضرائب(٤٣).

اتبع الإمبراطور (تيبريوس)Tiberius(١٤-٣٧م.) نفس السياسة حيث شجع قيام جمعيات Councilia فى الولايات تقوم بإرسال ممثلين عن طريقها إلى روما لتقديم الشكاوى للإمبراطور و(السناتوس) ضد الحكام والنواب ووكلاء الإمبراطور Procuratores(٤٤).

كما أسس الإمبراطور تراجان Trajan (٩٨-١١٧م.) حكومات محلية فى الولايات الهدف منها مواجهة قضايا الرشوة والابتزاز، وأعطى الحق لسكانها فى التعبير عن تذمرهم ضد الحكام الفاسدين، فكانت أعلى صيحة احتجاج ضد الحكام الفاسدين الشكوى التى قدمها الأهالى فى ولاية أفريقيا ضد حاكمها (ماريوس برسيكوس)Marius Priscus لممارسته أشكالًا عديدة على الرغم من محاولات الإصلاح إلا أن الحكام رأوا أن ذلك لن يفيد مصالحهم، واستمروا فى ممارساتهم السابقة، بل أنهم كانوا يشاركون الراغبين فى الاستغلال والنهب والابتزاز رغم أنهم بما لديهم من سلطات كانوا يستطيعون منع الفساد أو الحد منه على الأقل.(٤٦)

٢-المسئول المالى.

المسئول المالى أو (الكويستور)Quaestorكان أهم موظفى الإدارة المالية على الإطلاق، وكان يتولى مهام عمله دون تدخل حاكم الولاية على الرغم من أنه كان ضمن الهيئة المساعدة له- كما سبق ذكره-، فخلال العصر الجمهورى كان (السناتوس) يقوم كل عام بإعداد قائمة بالولايات لكى يتم اختيار المسئولين الماليين لتلك الولايات من بين المرشحين من قبل سكانها لإجراء القرعة فيما بينهم لاختيار المسئول المالى لكل ولاية(٤٧).

خلال العصر الإمبراطورى ظل (الكوايستور)إلى جانب مسئوليته عن الإدارة المالية، ضمن الهيئة المساعدة لحاكم الولاية، وظل (السناتوس) يقوم بتعيينه فى الولايات السناتورية

مثل ولاية أفريقيا، بينما يقوم الإمبراطور بتعينه فى الولايات الإمبراطورية مثل ولاية نوميديا وولايتى موريتانيا الطنجية وموريتانيا القيصرية، بينما يقوم الإمبراطور بتعيين وكلاء ماليين تابعين له لمعاونة ومراقبة المسئول المالى فى الولايات السيناتورية[٤٨].

جدير بالذكر أن هذا المسئول المالى يظل محتفظًا بسلطاته طوال الفترة الممتدة مابين انتهاء صلاحية ممارسة مهامه وبين وصول (الكوايستور) الجديد.[٤٩]وكان مقره مع حاكم الولاية ومساعديه فى عاصمة الولاية، ومن مهامه أيضًا الإشراف على خزانة الولاية، وصرف رواتب الموظفين، وتقديم الأموال اللازمة لنفقات الولاية سواء المدنية أو العسكرية، كما كان من بين مهامه جمع الإيرادات الناتجة عن ممارسة أوجه النشاط الاقتصادى فى الولاية خاصة الدخل الناتج عن الضرائب بعد استلامهمن جامعى الضرائب، وتوريد جميع الإيرادات لخزانة الولاية ثم تسلم إلى حاكم الولاية الذى يقوم بدوره بإرسالها للخزانة العامة فى روما.[٥٠]

كان الحاكم يضع بعض الموظفين بالولاية تحت تصرف (الكوايستور)، أبرزهم كتاب الخزانة المكلفين بضبط حساب الأموال الواردة إليها، وكان (سوللا) أبرز من تولى منصب (الكوايستور) فى المغرب حيث كان كوايستورًا فى ولاية أفريقيا أثناء ولاية (ماريوس) Marius خلال الفترة (١٠٧-١٠٥ق.م.) [٥١].

٣-وكلاء الإمبراطور.

لجأ الأباطرة الرومان منذ عهد (أغسطس)(٢٧ق.م.-١٤م.) إلى محاولة تقليص وسحب سلطات (السناتوس) فى الولايات السيناتورية وكانت أهم هذه السلطات من وجهة نظر الأباطرة هى إدارة الشئون المالية، ففى ولاية أفريقيا البروقنصلية باعتبارها إحدى الولايات السيناتورية أوكل (أغسطس) الإشراف على إدارة شئون الولاية المالية، التى كانت فى يد (الكوايستور) المعين من قبل (السناتوس)، إلى وكلاء عنه Procuratores يعينهم بنفسه من

طبقة الفرسان وقد عمل هؤلاء الوكلاء الذين انتشروا فى جميع أنحاء الولاية منذ زمن (أغسطس)على منافسة الحاكم (البروقنصل) على السلطة والحد من نفوذه داخل الولاية ،فقد كانوا يراقبون حاكم الولاية و(الكوايستور) لصالح الإمبراطور.[٥٢]

ظهر هذا التدخل بوضوح على عهد خلفاء (أغسطس)، عندما تزايد إشراف الأباطرة على تلك الولاية من خلال وكلائهم، الذين كانت مهمتهم الأساسية الإشراف على أملاك الأباطرة الخاصة فى ولاية أفريقيا البروقنصلية، حيث مارسوا صورًا من التعذيب فى معاملتهم لأهالى القرى التى تضم الضياع الإمبراطورية Latifundia[٥٣].

أمعن الأباطرة فى منح هؤلاء الوكلاء سلطات تحد من سلطات حكام الولايات و(الكوايستوريين) المالية ، وفى نفس الوقت يديرون ممتلكاتهم نيابة عنهم ففى عهد الإمبراطور(هادريانوس)Hadrianus(١١٧-١٣٨م.) عين لكل وكيل من وكلائه فى ولاية أفريقيا مساعدًا لمعاونتة فى هذا الشأن يسمى PatrimaniProcurator، كما أوكل لهم الأباطرة أيضًا مهمة جباية الضرائب التى كانت مقررة على المواطنين الرومان والتى كان عائدها يحول للخزانة الحربية الخاصة بالإمبراطور مثل ضريبة الميراث[٥٤]،كما كان هؤلاء الوكلاء يطلعون الأباطرة على باقى الأمور فى الولاية، وتمتعوا بقدر من السلطة القضائية لتسوية الخلافات الخاصة بالضرائب[٥٥].

٤-مهام أعضاء مجالس شيوخ المدن المالية.

كان لكل مدينة من مدن الولايات فى المغرب مجلسًا للشيوخ أشبه بمجلس بلدى ويسمى Decurion وكان يتم اختيار أعضاء مجالس شيوخ المدن بالانتخاب من كبار الموظفين السابقين فوق سن الخامسة والعشرين على أن يكونوا من أثرياء المدن، فقد كان على المرشح لعضوية هذا المجلس أن يودع مقدارًا كبيرًا من المال فى خزينة المدينة، وأن يعد المواطنين

بالعديد من الإصلاحات فى حالة نجاحه فى الانتخابات، ويعدهم أيضًا ببعض الأعمال التى سيقدمها لهم أثناء فترة عضويته للمجلس، وكان عليه أيضًا تحمل مقدار من نفقات المدينة، وكان بإمكان أعضاء مجالس المدن تقديم طلب شخصى للإمبراطور لتحسين منزلتهم القانونية أو منحهم حق الإعفاء الضريبى، وكانوا يحتكرون المناصب الشرفية السامية فى الولاية وبالتالى لا يتقاضون أجرًا على هذه الوظائف كما كان يحدث فى روما(٥٦)، ونظرًا لحرص الأباطرة الرومان على جذب العناصر ذات النفوذ السياسى والأثرياء إلى صفوفهم فقد منحوا هؤلاء حقوق المواطنة الرومانية للمساواة بينهم وبين المواطنين الرومان فى مسألة الضرائب وتولى المناصب الشرفية.(٥٧)

بالنسبة للأعباء والاختصاصات المالية الملقاة على عاتق أعضاء مجالس شيوخ المدن فقد تمثلت فى عملية الإشراف على جباية الضرائب والالتزام أمام الحكومة المركزية فى روما بتسديد قيمة الضرائب النقدية والعينية كاملة من أموالهم الخاصة فى حالة عجز الأهالى عن سدادها، وإذا كان عبء ضمان وفرة الغلال –التى تعد المصدر الرئيسى للغذاء– يقع على عاتق الأباطرة والحكام فى روما، فإنه كان من واجب أعضاء مجلس شيوخ المدن فى الولايات الرومانية بالمغرب ضمان إرسال تلك السلعة الضريبية إلى هناك، وكانت تلك المهمة من أشق الأمور بالنسبة لهم،ففى بعض الأحيان لم تكن الأراضى المزروعة من حيث المساحة أو الخصوبة تسمح بإنتاج الكميات الكافية من الغلال وفى هذه الحالة كانوا كمسئولين غالبًا ما يلجئون إلى استيرادها.(٥٨)

حظى أعضاء هذه المجالس بمكانة خاصة لدى جمهور المدن فى الولايات الرومانية بالمغرب –نظرًا لما قدموه لتلك المدن من خدمات على نفقتهم الخاصة–، حيث تزينت الساحات العمومية بتماثيلهم عرفانًا بجميلهم، كما خلدت أسمائهم فى لوحات تذكارية تعلو المبانى العمومية التى أنشئوها كالأسواق وغيرها، كما هو الشأن بالنسبة لسوق مدينة (كويكول)Cuicol – جميلة حاليًا بالجزائر– الذى بناه عضو مجلس شيوخ المدينة

(كوسينيوس)Cosinius ،فسمى باسمه، وعلق لهذا الغرض لوح يطل على ساحة السوق خلد فيه صاحب هذا الإنجاز[٥٩].

٥-المراقبون أو الملاحظون الماليون.

دفعت المسئوليات المالية التى أثقلت كاهل الإمبراطورية الرومانية بعد اتساع رقعتها والحاجة إلى موارد الولايات خاصة ولايات المغرب الإدارة المركزية فى روما للتدخل أكثر فى شئون تلك الولايات المالية، فأصبحت مواردها المالية تخضع منذ القرن الثانى الميلادى فصاعدًا لإشراف(المراقبين) أو (الملاحظين) الماليينCuratore civtates ،حيث استحدث هذا المنصب الإمبراطور (سبتيموس سيفيروس) Septimus Severus (١٩٣-٢١١ق.م.) كحل للمشاكل الناجمة عن تبذير الموارد المالية والإسراف فى النفقات الخاصة بتعزيز مكانة وهيبة الحكام فى تلك الولايات[٦٠].

ظل هذا المنصب مستمرًا حتى عهد الإمبراطور (ديوقلديانوس)Diocletianus (٢٨٤-٣٠٥م)وكان الإمبراطور يعين هؤلاء المراقبين حتى فى الولايات السناتورية، وكان يختارهم من طبقة الفرسان، ولا يشترط أن يعين المراقب المالى فى نفس المدينة التى ينتمى إليها، وكانت مهمته الأساسية الإشراف على موارد المدينة المالية ومراقبة العقود الخاصة بالأشغال العامة إلى جانب مهمة الرقابة المالية.[٦١]

خاتمة

اتضح لنا من خلال هذا البحث عدة نتائج وملاحظات مهمة حيث

- اتجهت سياسة الرومان فى المغرب منذ بداية الاحتلال إلى إدارة مالية دقيقة لاستغلال موارده فى محاولة لحل الأزمة الاقتصادية التى تمر بها دولتهم والناجمة عن الحروب ، إلا أن صورة الإدارة الرومانية فى المغرب بكل ولاياته ولاسيما الإدارة المالية لم تكتمل إلا مع بداية العصر الإمبراطورى ، الذى بدأ بعام ٢٧ق.م.، حيث شهد هذا العصر صدور العديد من القرارات الخاصة بإدارة الشئون المالية .
- تمثلت أدوات الرومان لإدارة النظام المالى فى عدد من المؤسسات المالية وهيئة من الموظفين يعون جيدًا أن مهمتهم هى خدمة مصلحة الدولة أولًا.
- كانت ممارسات الموظفين الماليين وعلى رأسهم حاكم الولاية وما اتخذوه من وسائل لاستنزاف سكان الولايات واستغلالهم بفرض التزامات أرهقتهم وأرهقت مواردهم من أهم مساوئ الإدارة المالية فى المغرب .
- تمخض عن سياسة الاستغلال المالى التى اتبعها الرومان فى المغرب نتائج اقتصادية واجتماعية خطيرة أثرت بدورها فى الحياة السياسية وأدت ضمن أسباب أخرى، ليس فقط إلى إنهاء االوجود الرومانى فى المغرب ، بل إلى سقوط الإمبراطورية الرومانية بأثرها.

الهوامش

(١) عرفت الخزانة العامة فى روما باسم خزانة الدولة خلال العصر الجمهورى ، وخزانة الإمبراطور خلال العصر الإمبراطورى، وكانت تلك الخزانة تمثل المصدر الرئيسى للنقد ، حيث كانت ترد إليها عائدات الضرائب وغيرها من مصادر الدخل الأخرى من خزانة كل ولاية ، وكانت مسئولة عن الإنفاق على إقامة المشروعات العامة فى الإمبراطورية، ودفع رواتب الجنود والموظفين لاسيما معلمى المدارس لمعاونة الجيل الناشئ على أخذ قسط كاف من الثقافة ، كما أصبحت خلال العصر الإمبراطورى أكبر مصرف فى الإمبراطورية و قامت بإقراض المواطنين بالربا ، كما تفعل المصارف الخاصة ، ولعل أهم ما كان يميزها عن سائر المصارف الأخرى أن بعض الأباطرة كانوا يتنازلون أحيانًا فى أوقات الأزمات عن الديون الخاصة التى كانت للخزانة على الأفراد.

محمد البشير شنيتى: التغيرات الاقتصادية والاجتماعية فى المغرب أثناء الاحتلال الرومانى ودورها فى أحداث القرن الرابع الميلادى ، المؤسسةالوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر، ١٩٤٨م. ص٤٥.

(٢) **سيد أحمد علي الناصري** : تاريخ الإمبراطورية الرومانية السياسي والحضاري،دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، القاهرة، ١٩٩٨م. ص ١٢٥.

(٣) **نفس المرجع والصفحة.**

(٤) **رستوفتزف**، م.: تاريخ الإمبراطورية الرومانية الاقتصادي والاجتماعي، ترجمة ، زكي على، محمد سليم سالم، الجزء الأول، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة،١٩٥٧م. ، ص٢٤٦.

(٥) **شارل آندري جوليان**: : تاريخ أفريقيا الشمالية (تونس – الجزائر – المغرب الأقصى) من البدء إلى الفتح الإسلامي ٦٤٧، ترجمة محمد مزالي، البشير سلامة، الطبعة الثالثة، الدار التونسية، تونس،١٩٥١م.، ص١٠١.

(٦) **Graham,A**.:Roman Africa An Outline of the History of the Roman Occupation of North Africa, London, 1902,.p.55.

(٧) **آمال مصطفى كمال**: : نظام الحكم فى ولاية أفريقيا الرومانية من ١٤٦ق.م.إلى٢٨٤م، رسالة ماجستير، غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة ، ١٩٩٣م.، ص ١٨٨.

كانت كل إدارة من إدارات إمدادات القمح فى الولايات الرومانية بالمغرب تتبع إدارة واحدة مركزية فى روما مسئولة عن إمداد العاصمة روما وإيطاليا بالقمح تسمى Curatiorei Annonaria، كما كان كل مدير من مديري إدارات إمدادات القمح فى كل ولاية يتبع مدير الإدارة المركزية فى روما حيث كانوا بمثابة وكلاء ونواب عنه Legati فى الولايات مهمتهم جمع حصص القمح منها وإرساله إلى روما، وكان (جنايوس بومبيوس) Gnaius Pompeius، أبرز من تولى منصب مدير إدارة إمدادات القمح فى روما عام ٥٧ق.م. Curator Annonaeلمدة خمس سنوات جددت أواخر عام ٥٣ق.م. ، و نظرًا لأهمية ذلك المنصب فقد أمده (السناتوس) بعشرين مساعدًا من أعضائه لمعاونته فى تلك المهمة التى لم تكن يسيره، وقد استخدم (بومبيوس) القمح لما كان لديه من سلطة بصفته مسئولًا عن إدارة إمداداته كسلاح ضد (قيصر) أثناء

الحروب الأهلية بما كان له من أهمية كبرى لإطعام الجنود، وقد أشار (قيصر) إلى ذلك قائلًا "أنه ليس هينًا أن يسيطر (بومبيوس) على قمح العالم كله بين يديه ، وأن يستخدمه كسلاح ضده.

Appian,III,II,III,18.
Lucan:, I. 269-71.
Caesar: African War,34.

(٨) **Clausing,Roth:** the Roman Colonate,the theories of its Origin,Columbia University,New York,1925.p.290.

(٩) **Ibid**.p.34.

(١٠) **Carcopino,j**: Le Maroc Antique,Paris, 1948,pp.440-442.

(١١) **Mahjoubi, A. and Salama,p.:** The Roman and Post Roman Period in North Africa(Unesco General history of Africa) V.II,Ancient , Part,1, Civilization of Africa Chapter,19 BY Mahjoubi, A. Unesco 1985.p.479.

(١٢)**محمد فهمى عبد الباقى**: ضريبة الرأس فى مصر الرومانية، رسالة ماجستير، كلية الآداب،جامعة القاهرة، ١٩٧٩م.، ص ٧٦.

(١٣)**نافتالى لويس**: الحياة فى مصر فى العصر الرومانى(٣٠ق.م.-٨٤م.)، ترجمة آمال الروبى ومحمد حمدى، القاهرة ٢٠٠١م.، ص ١٧٣.

محمد السيد عبد الغنى:لمحات من تاريخ مصر تحت حكم الرومان، الطبعة الأولى ، المكتب الجامعى، الإسكندرية٢٠٠٦م، ص ٢٢٧.

(١٤)**رستوفتزف**، م.: مرجع سابق ، ص ٢٤٧،٢٤٨.

(١٥)المرجع السابق : ص ٢٠٦،٢٠٧،٢٥٠.

(١٦)كان ظهور طبقة الفرسان Equester من أبرز المظاهر الاجتماعية فى العصر الرومانى ، وكنتيجة لتوسعات الرومان فى البحر المتوسط وهم كبار ملاك الأراضى الذين كانت أعمارهم تتراوح ما بين ثمانية عشر وخمسة وأربعون عامًا ويخدمون فى الجيش الرومانى على صهوة جياد تمدهم بها الدولة، ومنذ أن تطوع أثرياء التجار، عند مستهل القرن الرابع قبل الميلاد للخدمة فى الجيش على صهوة جيادهم الخاصة أخذ اسم الفرسان يتسع ليشمل كذلك أثرياء التجار وهذا يعنى أن هذه الطبقة كانت تصنف حسب حجم ثراء أفرادها ، وكان رجال طبقة الفرسان يصنفون لنوعين ، إما رجلًا من الأثرياء ينتمى إلى الطبقة الأرستقراطية لم يتول بعد منصبًا عامًا يؤهله لدخول مجلس الشيوخ ، وفى هذه الحالة كان اسم الأرستقراطى يحذف بمجرد بلوغه الخامسة والأربعين من عمره ، إما رجلًا من الأثرياء لا ينتمى إلى الطبقة الأرستقراطية وإنما كان لديه نصاب من المال يؤهله كى يندرج ضمن طبقة الفرسان، وكان الحد الأدنى لهذه الثروة أول الأمر ١٠٠.٠٠٠ آس ومنذ القرن الثانى قبل الميلاد ٤٠٠.٠٠٠ ستريتوس(أى حوالى ٤٥٠٠ جنيه استرلينى)

إبراهيم نصحى: تاريخ الرومان من أقدم العصور حتى عام ١٣٣ق.م.، ج١، الطبعة الثانية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة،١٩٨٧م.، ، ص ٣٣١.

(١٧) **Cicero:**II.XII. XXVII .

(١٨)**سيد أحمد علي الناصري**: مرجع سابق ص ٢٥.

(١٩)نفس المرجع والصفحة.

(٢٠)**رستوفتزف، م.**: مرجع سابق ، ص٢٤٧.

(٢١)**المر**جع السابق ، ص ص ٢٠٨، ٢١٠.

(٢٢) **Fritz,M.,Meichel Heim and Cedric, A**.: A History of Roman People, U.S.A., 1962.,P.270.

رستوفتزف، م.: مرجع سابق ، ص ٢٤٩.

(٢٣) **Mattingly Harold:** Roman Coins from the Earliest Times to the fall of the Western Empire ,London,1956pp.192,188.

(٢٤)**سيد أحمد علي الناصرى**: تاريخ وحضارة الرومان من ظهور القرية حتى سقوط الجمهورية، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة،١٩٨٢م. ، ص ١٩٧.

(٢٥)**رستوفتزف، م.**: مرجع سابق ، ص ٣٣.

محمد فهمى عبد الباقى: تاريخ مصر في عصر الرومان، القاهرة، ٢٠٠٦م.، ص ص٩٤، ٩٥.

(٢٦)**إبراهيم نصحي**: تاريخ الرومان، الجزء الأول ، ٢٨٦.

(٢٧) **Jashemski,W.F**.:the Origins and History of the Proconcular and The Propraetorian Imperium to 27 B.C.,Chicago Univ.U.S.A.,1949,P.132.

(٢٨)**عبد اللطيف أحمد على**: تاريخ الجمهورية الرومانية، الجزء الأول، دار النهضة العربية القاهرة ١٩٥٧م. ، ص٤٢.

(٢٩) **Dio Cassius**.XLIII.9.

(٣٠)**أحمد توفيق المدنى**: قرطاجنة في أربعة عصور من عصر الحجارة إلى الفتح الإسلامي، الهيئة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٨١م.ص ٩٥.

(٣١)كان تولى منصب القنصل أو البرايتور فى روما يتطلب دعايا انتخابية كبيرة ، لذلك كان ينتظرأصحاب هذه المناصب انتهاء مهمتهم فى روما لتولى حكم ولاية من الولايات لتغطية نفقات الماضى ومواجهة مصروفات ومتطلبات المستقبل وبهذا المنطق كان سكان الولايات فى نظرهم عبارة عن مصدر للكسب والثراء.

Shelton,JP-Ann:As The Romans Did, a Source Book in RomanSocial History, Oxford University press, New York,1988,p.272.

(٣٢) **Ibid**.

(٣٣) **Cary,M.:** A History of Roman Down to the Reign of Constantine,London, 1938,p.233.

(٣٤) **Ibid**.234.

(٣٥) **Ibid**.

(٣٦) **Ibid**.

(٣٧) **Starr,Chester,G**.: The Emergence of Rome as Ruler of the Western World,Cornell University Press,Ithaca,new York,1950,p.50.

(٣٨) **Cary,M.:A**.:op.cit.p.234.

(٣٩)**سيد أحمد على الناصرى**: تاريخ وحضارة الرومان من ظهور القرية ، ص٩٧.

من القرارات التى صدرت لمحاولة تلافى نواحى القصور فى هذه المحاكم كان القرار الذى اتخذه النقيب الشعبى (تيبريوس جراكوس) Tiberius Gracchus بالسماح لرجال من طبقة الفرسان بالانضمام إلى محاكم الابتزاز التى طالبوا بعضويتها ، ثم استصدر (جايوس جراكوس) Gaius Gracchus النقيب الشعبى أيضًا فى عام ١٢٣ق.م. قانونًا سمى بقانون (أكيليوس) Lex Acilia ونص هذا القانون على استبعاد أعضاء (السناتوس) من عضوية محاكم الابتزاز وهم الذين ينتمون بصلة قرابة أو طبقية للمتهمين من الحكام ، وحتى لايتعاطفوا معهم ، وهذا القانون كان سلاحًا ذو حدين،فمن ناحية ساهم الفرسان فى كشف وفضح ألاعيب أعضاء (السناتوس) ومخالفاتهم المالية، ومن ناحية أخرى أعطى الفرسان فرصة للوقوف فى مواجهة حكام الولايات الشرفاء إذا منعوهم من النهب الذى كان يمارسه جامعوا الضرائب من الفرسان Publicani،وإذا لم يكن (جايوس جراكوس) قد أدرك تلك الثغرة فى القانون، فإن ذلك يدل على أنه لم يقصد به حماية سكان الولايات من الابتزاز بل تقويض سلطة (السناتوس) بضربها بطبقة الفرسان،وفى عام ١٠٦ق.م. ،وفى أثناء قنصلية(كاييبو) Caipio صدر قرارًا مناقضًا لقرار (جايوس جراكوس) ،عاد بمقتضاه رجال (السناتوس) إلى عضوية محاكم الابتزاز ثم أضاف (ليفيوس دروسوس) Livius Drusus نقيب العامة فى عام ٩١ق.م. مادة جديدة للقانون تنص على أن يعتبر الرشوة والفساد جريمة يعاقب عليها القانون،ثم أعاد (سوللا) Sulla عام ٨١ق.م.أعضاء (السناتوس) مرة أخرى للعمل كمحلفين فى محاكم الابتزاز،وحرم ذلك نهائيًاعلى الفرسان ونقل سلطاتهم القضائية للسناتوس.

سيد أحمد على الناصرى: تاريخ وحضارة الرومان من ظهور القرية ، ص٢٨٢،٣١٥،٢٥٤.

(٤٠) **Cicero**:l.III. VIII.I.

(٤١) **Ibid**.X.6.

(٤٢) **Cary,M**.:A.:op.cit.p.234.

(٤٣) **سيد أحمد علي الناصري** تاريخ الإمبراطورية ص ٥٢.

(٤٤) **Graham,A**:op.cit.p.60.

(٤٥) **Ibid.**

(٤٦) **Ibid.**

(٤٧)**ستيفان جزيل**: تاريخ شمال أفريقيا القديم،ترجمة محمد التازى سعود، الرباط، ٢٠٠٧م.، الجزء السابع ص ص ٢٨،٢٧.

(٤٨) **Cicero**:III.XV. XIV.5.

سيد أحمد علي الناصري: تاريخ الإمبراطورية،ص٥٥.

(٤٩) **Mahjoubi, A**.: OP.cit. p.469.

(٥٠) **شارل آندري جوليان**: مرجع سابق ، ص ١٤٩.

(٥١)**ستيفان جزيل**:مرجع سابق ص ٢٨،٢٧.

(٥٢) **Abun-Nasr,J.M.**: A History of the Maghrib,2nd Edition, Cambridge , Univ. Press,London,1972.,p.33.

(٥٣) **Mahjoubi, A**.: Op.cit.p.470.

(٥٤) Ibid.

(٥٥) **رستوفتزف، م.:** مرجع سابق ، ص ٨٦.

(٥٦) **Hassall,Mark**:the Romans, London,1971,p.72 .

كانت الحكومة فى روما تجبر جميع رعاياها فى الإمبراطورية على أداء خدمات إلزامية ، فقد كانت تستعين بالأثرياء منهم فى الوظائف الشرفية مثل أعضاء مجلس شيوخ المدن ، وكانت تلك الوظائف الشرفية شبيهة بسلك الوظائف الشرفية فى روما ، أما أفراد الطبقات الدنيا ، فقد حرموا من حق تولى تلك الوظائف الشرفية ، وكان عليهم أن يؤدون أعمالًا أخرى مجانية أشبه بأعمال السخرة Munera Sordida.

رستوفتزف،م.: مرجع سابق ، ص ٨٦.

(٥٧)كامب،ج.: أصول السكان فى ليبيا آراء غربية، الجزء الأول ، البربر الذاكرة والهوية ، ترجمة جاد الله عزوز الطلحى ، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، دار الكتب الوطنية ، بنغازى، ليبيا،٢٠٠٥م. ص ص١٩٧، ١٩٩.

(٥٨) **أحمد توفيق المدني**: مرجع سابق ص ٩٩.

(٥٩) **أبو بكر حسنى** : مجتمع المغرب تحت الاحتلال الرومانى(٢٧ق.م.-٢٣٥م.)، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة، ٢٠١٣م.، ص ١٠٨.

(٦٠) **Mahjoubi, A**.: Op.cit.p.479.

(٦١) **محمد البشير شنيتى**:مرجع سابق ص ٢٢٤.
أبو بكر حسنى: مرجع سابق ص ١١٢.

مراجع البحث

أولًا- المصادر.

1. **Appian**: Roman History, Translated by: Horace White, vols.I,III, L.C.L., London, 1912.
2. **Caesar**: Alexandrian, African and Spanish Wars, Translated by: WayA.G.,L.C.L., London, 1914.
3. **Cicero**: The Letters to his Friends Translated by W.Glynn,Williams M.A.,L.C.L,London,1958.
4. **Dio Cassius**: Roman History, Translated by: Earnest Cary, vols. II-VII, L.C.L., London, 1938.

ثانيًا-المراجع.

١- المراجع العربية والمعربة.

١-**إبراهيم نصحى:** تاريخ الرومان من أقدم العصور حتى عام ١٣٣ق.م.، الجزء الأول ، الطبعة الثانية، مكتبة الأنجلو المصرية،القاهرة،١٩٨٧م.

٢-**أحمد توفيق المدني:** قرطاجنة في أربعة عصور من عصر الحجارة إلى الفتح الإسلامي، الهيئة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٨١م.

٣-**رستوفتزف، م.:** تاريخ الإمبراطورية الرومانية الاقتصادي والاجتماعي، ترجمة زكي على، محمد سليم سالم، الجزء الأول، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة،١٩٥٧م.

٤-**ستيفان جزيل**: تاريخ شمال أفريقيا القديم، ترجمة محمد التازى سعود،الرباط، ٢٠٠٧م.

٥-**سيد أحمد على الناصرى** : تاريخ وحضارة الرومان من ظهور القرية حتى سقوط الجمهورية،الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة،١٩٨٢م.

٦-_____: تاريخ الإمبراطورية الرومانية السياسي والحضاري ، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، القاهرة، ١٩٩٨م.

٧-**شارل آندري جوليان:** تاريخ أفريقيا الشمالية (تونس – الجزائر – المغرب الأقصى) من البدء إلى الفتح الإسلامي ٦٤٧، ترجمة محمد مزالي، البشير سلامة، الطبعة الثالثة، الدار التونسية، تونس،١٩٥١م.

٨-**عبد اللطيف أحمد على** : تاريخ الجمهورية الرومانية، الجزء الأول، دار النهضة العربية القاهرة ١٩٥٧م.

٩-**كامب ، ج**: أصول السكان فى ليبيا آراء غربية، الجزء الأول ، البربر الذاكرة والهوية، ترجمة جاد الله عزوز الطلحى ، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات، دار الكتب الوطنية ،بنغازى، ليبيا،٢٠٠٥م.

١٠- **محمد البشير الشنيتي:** التغيرات الاقتصادية والاجتماعية فى المغرب أثناء الاحتلال الرومانى ودورها فى أحداث القرن الرابع الميلادى ، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر، ١٩٤٨م.

١١- **محمد السيد عبد الغنى**:لمحات من تاريخ مصر تحت حكم الرومان ، الطبعة الأولى، المكتب الجامعى، الإسكندرية، ٢٠٠٦م.

١٢- **محمد فهمى عبد الباقى** : تاريخ مصر في عصر الرومان، القاهرة، ٢٠٠٦م.

١٣- **نافتالى لويس**: الحياة فى مصر فى العصر الرومانى(٣٠ق.م.-٨٤م.)، ترجمة آمال الروبى ومحمد حمدى، القاهرة ٢٠٠١م.

٢. المراجع الأجنبية.

1.Abun-Nasr,J.M.: A History of the Maghrib,2nd Edition, Cambridge , Univ. Press,London,1972.

2.**Carcopino, J.**: Le Maroc Antique,Paris, 1948.

3. **Cary,M.:** A History of Roman Down to the Reign of Constantine, London,1938.

4. **Clausing,Roth**:The Roman Colonate,the THEORIES Of its Origin,Columbia University,New York,1925.

5. **Fritz,M., Meichel Heimand, Cedric,A.**: A History of Roman People, U.SA., 1962.

6. **Graham, A.:** Roman Africa An Outline of the History of the Roman Occupation of North Africa, London, 1902.

7. **Hassall,Mark**: the Romans,London,1971.

8. **Jashemski,W**.F.: The Origins and History of the Proconcular and the Propraetorian Imperium to 27B.C, Chicago Univ.U.S.A.,1949.

9. **Mahjoubi, A. and Salama,p.:** The Roman and Post Roman Period in North Africa(Unesco General history of Africa)V.II,Ancient Civilization of Africa, Part,1, Chapter,19 BY Mahjoubi, A. Unesco 1985.

10. **Mattingly Harold:** Roman Coins from the Earliest Times to the Fall of the Western Empire,London,1956.

11. **Shelton,JP.ANN**.:As the Romans Did, a Source Book in Roman Social History Oxford University, press,New York,1988.

12. **Starr Chester,G.:**The Emergence of Rome as Ruler of The Wesern World,Paris,1965.

ثالثًا- الرسائل الجامعية.

١- **أبو بكر حسنى**: مجتمع المغرب تحت الاحتلال الرومانى(٢٧ق.م.-٢٣٥م.)، رسالة ماجستير،معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة،٢٠١٣م.

٢- **آمال مصطفى كمال**: نظام الحكم فى ولاية أفريقيا الرومانيةمن١٤٦ق.م.إلى٢٨٤م،رسالة ماجستير، غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة ، ١٩٩٣م.

٣- **محمد فهمى عبد الباقى**: ضريبة الرأس فى مصر الرومانية، رسالة ماجستير، كلية الآداب ، جامعة القاهرة، ١٩٧٩م.